



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهناني ..... (عمان)

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

**البند ١١٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (A/56/18، A/56/3) و Corr.1، A/56/48، A/56/228، A/CONF.189/12، A/56/71-E/2001/65، A/56/74، A/56/79، A/56/364، A/56/481، A/56/647، A/56/649، A/56/673)**

١ - السيدة روبنسون (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري مبدأ من المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن المبادئ الواردة في معظم ما اعتمده الأمم المتحدة من صكوك دولية لحقوق الإنسان. وإن المفوضية عاقدة العزم على جعل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز والتمييز العنصري التي تشكل الصك الرئيسي في هذا المجال، اتفاقية ذات طابع عالمي.

٢ - وبالرغم من وجود هذه الصكوك، لم يتم القضاء بعد على العنصرية والتمييز العنصري ويبدو أن من الضروري إيجاد سبل جديدة لمكافحة هذه الآفة على نحو فعال. وانطلاقاً من هذا المنظور، نُظِم المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وبالرغم من أن هذا المؤتمر قد تميز بمفاوضات صعبة واختلافات في وجهات النظر، فإنه أدى إلى اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان بتوافق الآراء. ومن الجدير بالذكر أنه تم التوصل في هذا المؤتمر إلى قواسم مشتركة بشأن مسائل شائكة كالعبودية وتجارة الرق ومشاكل قضية الشرق الأوسط. واتفق المشاركون كذلك على ضرورة اعتماد خطط عمل على المستوى الوطني لتعزيز التشريعات والمؤسسات الوطنية وبتحسين المساعدة القانونية المقدمة لضحايا التمييز العنصري.

٣ - وقد شُدد في الإعلان وبرنامج العمل على ضرورة توشي نهج يركز على الضحايا. وأشار على وجه التحديد إلى الأفريقيين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص المنحدرين من أصل آسيوي، وإلى السكان الأصليين والمهاجرين واللاجئين وإلى مختلف الأقليات كالغجر وغيرهم. وشُدد أيضاً على ضرورة مراعاة البعد الجنساني والتمييز العنصري فضلاً عن مسألة التمييز المتعدد الأوجه. وبالإضافة إلى ذلك، شدّد المؤتمر العالمي على أهمية إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشبابية في مكافحة الفقر. وقد حُدِدت مجموعة كبيرة من التدابير في مجالات التعليم والتوعية وتكافؤ فرص العمل، والصحة والبيئة، ومكافحة العنصرية في خطاب وسائط الإعلام وغيرها من وسائل الاتصالات وبخاصة شبكة الإنترنت.

٤ - وتكتسي الوثيقتان اللتان اعتمدتا في مؤتمر ديربان طابعاً تاريخياً. ومما يزيد من أهميتها الواقع الذي أصبح عليه العالم بعد اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر حيث أهما تدعو إلى احترام التنوع والمساواة بين الشعوب وتمثل العقار القاتل للإرهاب. ولم يعد الآن أمام المجتمع الدولي سوى أن يضع هذه الالتزامات موضع التنفيذ ليعبر بذلك على نحو ملموس عن توافق الآراء الواسع القائم في جميع أنحاء العالم الداعي إلى تسريع وتيرة هذه العملية.

٥ - ودعت السيدة روبنسون الدول الأعضاء إلى أن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار المتعلق بالمؤتمر العالمي لتبعث بذلك رسالة قوية إلى بقية دول العالم. وقالت إن برنامج العمل يشير أيضاً إلى إنشاء فريق في صلب مكتبها يعني بمكافحة التمييز ويعهد إليه بمهمة إدراج إعلان وبرنامج عمل ديربان في أنشطة المفوضية وسائر مؤسسات الأمم المتحدة، وإعداد التقارير السنوية بشأن الأنشطة التي تعرض على لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، والقيام

اختلاف مشاربها، والتمييز العنصري في إقامة العدالة أو توظيف الاختلافات الإثنية لقضاء مآرب سياسية. وقد نظر المؤتمر العالمي في جميع هذه المسائل، والأمر يتعلق الآن بالإبقاء على شعلة "روح ديربان" للتشجيع على التعامل مع الآخرين بكل كرامة واحترامهم وقبولهم مهما كانت الفروق الثقافية.

٩ - وقال إن المعلومات التي جمعها المقرر الخاص عن المظاهر المعاصرة للعنصرية سيقدمها في آذار/مارس القادم في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان. وستعرض الاستنتاجات التي خلص إليها في أعقاب مهمته إلى استراليا من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ في إضافة للتقرير. وكانت الأهداف من تلك المهمة، استعراض نتائج التنقيحات المدخلة على قانون عام ١٩٩٨ المتعلق بحق السكان الأصليين في الملكية، وهو القانون الذي ترى لجنة القضاء على التمييز العنصري أنه مححف في حقهم، والتشريعات التي تنص على الحد الأدنى الإلزامي للعقوبة الموقعة على المجرمين القصر من غير ذوي السوابق العدلية، وهي العقوبة التي تنفذ بصورة رئيسية بحق أبناء السكان الأصليين، وينبغي بالتالي إلغاؤها نظرا لطابعها التمييزي، وعملية المصالحة بين السكان الأصليين وبقية السكان، ورد الاعتبار إلى أبناء السكان الأصليين الذين انتزعوا من آبائهم بالقوة بغرض إدماجهم في المجتمع، وتطبيق سياسة التعددية الثقافية في استراليا. وقال إن المهمة التي كان المقرر الخاص يعتمزم القيام بها في كندا أرجئت إلى تاريخ آخر من عام ٢٠٠٢.

١٠ - السيد أرياس (اسبانيا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة لاتفيا واستونيا وبولندا وبلغاريا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ومالطة وهنغاريا وكذلك آيسلندا، فحيا روح التوافق التي تحلت بها مختلف المجموعات الإقليمية مما أتاح اعتماد الإعلان وبرنامج العمل في أعقاب مؤتمر ديربان. وفي

بأنشطة توعوية وإعلامية في كامل أنحاء العالم، والمساهمة في برامج المفوضية بشأن المساعدة التقنية، وتنظيم حلقات دراسية، وإنشاء قاعدة بيانات عن الممارسات الفضلى والتشريعات الوطنية في مجال مكافحة التمييز العنصري. وأشارت إلى ضرورة أن ترصد اعتمادات إضافية في الميزانية لكفالة استمرار عمل هذا الفريق الذي أنشئ في بداية السنة على أساس مؤقت.

٧ - وشددت السيدة روبنسون على ضرورة اعتبار المؤتمر العالمي بمثابة نقطة انطلاق لا غاية في حد ذاتها. وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (A/56/481) وتحديث عن العلاقة الوثيقة بين هذا البرنامج وبرنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر ديربان. وأشارت كذلك إلى تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري (A/56/18 و Corr.1)، الذي ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها القادمة.

٨ - السيد إندياي (مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان) تحدث نيابة عن السيد جليلي آهافهانزو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فقال إن المؤتمر العالمي سيرك أثرا دائما في ضمائر الناس وتصرفاتهم وقد أدى المجتمع الدولي واجب عدم النسيان بأن أقر بأن العبودية وتجارة العبيد كانتا من الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. والمقرر الخاص شخصيا لم يدخر أثناء ممارسته لولايته، أي جهد للتنديد بأي قوانين وممارسات في أي جزء من أنحاء العالم تنتهك كرامة الإنسان، وبالتهميش الاقتصادي والاجتماعي للسكان الأصليين وأبناء الأقليات والتمييز ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وعودة الأيديولوجيات العنصرية إلى الظهور وبخاصة في شكلها المتناقل عبر الإنترنت وأعمال العنف العنصرية التي ترتكبها قوات الشرطة أو العناصر المتطرفة على

بالرأي العام، ومكافحة نشر الأفكار العنصرية عبر شبكة الإنترنت. ويولي الاتحاد الأوروبي كذلك اهتماما خاصا بمحو الأمية ويرحب بالتدابير الملموسة التي اعتمدت بغية مكافحة هذه الظاهرة العنصرية.

١٣ - ومضى يقول إن العنصرية والتمييز العنصري يتناقضان مع الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان ويشكلان خطرا على المجتمعات الديمقراطية وقيمها الأساسية، في حين أن التشجيع على التسامح واحترام التنوع والمشاركة النشطة لجميع أفراد المجتمع عوامل تساهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي. وإن من واجب الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع العنصرية والقضاء عليها. ويتعين على الدول بخاصة أن تحمي بصورة محيطة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية لجميع المواطنين. ويجب عليها أيضا أن توزع الموارد على نحو يتسم بالفعالية والاستدامة والعدالة، وأن تبذل قصارها لإتاحة الفرص أمام الجميع على نحو متكافئ.

١٤ - ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تشكل عنصرا رئيسيا في سياسات الاتحاد الأوروبي وسياسات كل دولة من دوله الأعضاء. ومن بين التدابير التي اتخذت في هذا المنحى، اعتماد تشريعات وطنية وأوروبية محددة، والإعلان الرسمي عن ميثاق للحقوق الأساسية يتضمن بندا يمنع بوضوح أي تمييز على أسس كنوع الجنس واللون والأصل الاجتماعي أو الدين. ومن ضمن الجهود المندرجة في هذا الإطار إنشاء المرصد الأوروبي لمكافحة ظاهري العنصرية وكراهية الأجانب. كما أنه ترد في المعاهدة التأسيسية للجماعة الأوروبية إشارة إلى مكافحة العنصرية، تحديدا.

١٥ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان وضع خطط عمل على المستوى الإقليمي لمكافحة العنصرية، وبذل

حين أن هاتين الوثيقتين تعبران عن إرادة سياسية صادقة لوضع حدٍ للعنصرية، فإنه ينبغي استخلاص الدروس من الصعوبات التي اعترضت في تحرير الوثيقتين الختاميتين والتطلع نحو المؤتمرات القادمة، وينبغي الحرص على احترام القواعد المحددة في هذا المجال بغية المحافظة على قيمة الوثيقتين المذكورتين.

١١ - وإن الاتحاد الأوروبي على اقتناع من أن أي تمييز أو استبعاد أو قيود أو تفضيل على أساس العرق واللون والسلالة أو الأصل القومي والإثني هو إنكار لحقوق الفرد. وقد أقر الاتحاد الأوروبي أثناء المؤتمر وندد بالمعاناة الكبيرة الناشئة عن الأشكال القديمة والمعاصرة للعبودية وتجارة الرق وأقر وندد بالمظاهر الاستعمارية التي تستحق الشجب. وإن الاتحاد الأوروبي إذ يحذوه اقتناع عميق بأن البشر أسرة واحدة، يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة وأمام القانون. يرفض أي نظرية تحاول تحديد مصير مختلف الأعراق البشرية، ويرحب برفض الوثيقتين المعتمدين في ديربان لهذه الفكرة الخاطئة.

١٢ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأوان قد حان للتطلع نحو المستقبل، وإقامة علاقة جديدة قوامها الاحترام المتبادل والتضامن والشاركة. وهو ما يتطلب اتخاذ عدد من التدابير المتضافرة على المستويات، الوطني والإقليمي والدولي. ومن بين التدابير التي تكتسي أهمية خاصة في نظر الاتحاد الأوروبي، تعزيز الإطار القانوني لمكافحة العنصرية ولا سيما باعتماد تشريعات وطنية فعالة، ووضع سبل للانتصاف القضائي والإداري في حالة انتهاك حقوق الإنسان، والمساعدة بتنفيذ خطة من التدابير الوطنية الرامية إلى تحسين التعليم والتدريب والإعلام والوقاية من العنصرية والتعصب، ومكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية كالاتجار بالأشخاص أو التمييز العنصري في مكان العمل، والاعتراف بالدور الحيوي للمجتمع المدني الذي يشكل قناة لا بد منها للاتصال

للفقر في المنطقة دون الإقليمية بوجه خاص والقارة الأفريقية بوجه عام.

١٨ - وقد ساهمت البلدان الأفريقية على نحو نشط في التحضير لمؤتمر ديربان، وفي أعمال هذا المؤتمر الذي يشكل علامة تاريخية في مكافحة العنصرية. ذلك أن الإعلان وبرنامج العمل يشكلان وثيقتين هامتين التزمنا فيهما المجتمع الدولي بالقضاء على العنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها التقليدية والمعاصرة، البادية والخفية. وتؤكد البلدان الأفريقية من جديد عزمها على أن تترجم الالتزامات التي قطعتها على نفسها في ديربان إلى واقع ملموس وعزمها على إقامة مجتمعات ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، والأخذ بأساليب الحكم الرشيد وإقامة دولة المؤسسات وعزمها على أن تظل متأهبة لمكافحة جميع أشكال التمييز.

١٩ - وترحب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا بإدانة المؤتمر العالمي على نحو قاطع لا لبس فيه للمآسي العنصرية التي حدثت في الماضي، وبتشديده على يقينه من مساهمة تلك المآسي في تحلّف أفريقيا وتمهيشها وإبعادها وانعدام استقرارها وأمنها. وترى هذه البلدان أن واجب عدم النسيان وإظهار الحقيقة التاريخية أساس حاسم لإقامة حوار مثمر فيما بين الحضارات والثقافات. وقد اتخذ المجتمع الدولي خطوة هامة في هذا الاتجاه بأن اعترف بأن العبودية وتجارة الرق اللتين استهدفتا الشعوب الأفريقية والمنحدرين من أصل أفريقي جريمتان بحق الإنسانية ومن مآسي تاريخ الإنسانية.

٢٠ - وترى دول غرب أفريقيا أن من الأهمية بمكان حماية المهاجرين والوافدين على البلدان المستضيفة وتدعو إلى تنفيذ القوانين المناسبة واتخاذ تدابير واعتقال محاكمة مرتكبي الجرائم العنصرية وكرهية الأجانب التي أصبحت تُرتكب على نحو أكثر تواترا وعادة ما تعامل وكأنها شيء عادي. وينبغي أيضا

جهود كبيرة لتشجيع الجهود المبذولة في المنظمات الإقليمية كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي الذي عهد إليه بمهمة متابعة نتائج مؤتمر ديربان على المستوى الأوروبي. ويرحب الاتحاد بوجه خاص بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع الصراعات العنيفة وذلك، بالتشجيع على إقامة علاقات فيما بين الإثنيات والتشجيع على التسامح. ثم أن البعد الإنساني يمثل أحد الأبعاد الثلاثة للأمن وفق مفهوم تلك المنظمة لعنى الأمن. ذلك أنه وفقا لهذه النظرة تمنح الأولوية الأولى لمكافحة التمييز وبخاصة التمييز على أسس إثنية.

١٦ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بتسليم الدول المشاركة في المؤتمر العالمي بالدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة العنصرية وبتحديدها جميعا لعام ٢٠٠٥ موعدا تكون جميع الدول قد صدقت بحلوله على الاتفاقية الدولية للقرار على جميع أشكال التمييز العنصري. ويؤيد الاتحاد أيضا دعوة جميع الدول للتعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري. ويؤيد الاتحاد أهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري فضلا عن عمل المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب. ويرى الاتحاد أن من الأهمية بمكان أن تتولى متابعة نتائج مؤتمر ديربان مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالاشتراك في ذلك مع الخبراء المستقلين الخمسة المزمع تعيينهم، كما أن الاتحاد حريص على إبراز الجهود التي يبذلها مكتب المفوض السامي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

١٧ - السيد فال (السنغال): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا، فقال إن بلدان غرب أفريقيا تولى القضاء على العنصرية اهتماما خاصا. فهذه البلدان لا تزال تعاني من الآثار المدمرة للعبودية والاستعمار اللذين تعرضت لهما وحطما الهياكل الداخلية الأفريقية طوال أربعة قرون وأساسا

العنصري. ويشكل مؤتمر ديربان منعرجا تاريخيا لأنه ولأول مرة توصف العبودية وتجارة الرق وبخاصة تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي بأنها جرائم ضد الإنسانية لا تزال آثارها واضحة (الفقر المدقع والتخلف والتهميش والإبعاد الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية).

٢٤ - وترحب بلدان الجنوب الأفريقي مع الارتياح بمشروع إنشاء فريق عامل لدراسة مشاكل التمييز العنصري التي تعترض الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وبإنشاء فريق لمكافحة التمييز تابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يقصر عمله، ضمانا للفعالية، على العنصرية واستبعاد الأشكال الأخرى للتمييز، وترحب بتعيين خبراء وسفراء خبير لإعطاء دفعة للعمل المضطلع به في جميع أنحاء العالم للقضاء نهائيا على العنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها. وهي تأمل في هذا الصدد في أن يتم تعيين الخبراء والسفراء على أساس التوزيع الجغرافي العادل. وتأمل بلدان الجنوب الأفريقي في أن تستفيد أهداف مؤتمر ديربان من الإرادة السياسية لجميع الدول وبناء الموارد الكافية خلافا لما كان عليه الحال بالنسبة لأهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

٢٥ - وتأسف دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لأن نتائج مؤتمر ديربان لم يُتخذ فيها قرار يقضي باستعراضها بعد مرور خمس سنوات كما هو الحال بالنسبة لغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وهي ترى أن على المجتمع الدولي أن يولي مكافحة العنصرية والتمييز العنصري نفس الأولوية التي تمنحها لمكافحة الإرهاب. وهي تأسف لأن بعض الوفود غادرت أو هددت بمغادرة المؤتمر وهو موقف قد ينم على قبول العنصرية ومظاهرها. ومن المؤسف كذلك أنه قد سُجل تأخر في نشر تقرير المؤتمر مما أثار تساؤلات عما إن كانت الأمم المتحدة تريد فعلا وضع حد للعنصرية والتمييز العنصري. وتأمل الجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي في أن

التصدي بوسائل قانونية لاستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات لنشر الدعاية العنصرية.

٢١ - ويجب ألا تُقصر مكافحة العنصرية والتمييز العنصري على الحكومات أو المؤسسات العامة بل ويجب إشراك القطاع الخاص بما في ذلك رؤساء المؤسسات والشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الدولية فضلا عن وسائط الإعلام والمنظمات الشبابية والنسائية وغيرها من الجهات الفاعلة الممثلة للمجتمع المدني.

٢٢ - وتمنح دول غرب أفريقيا الأولية العليا لمتابعة نتائج المؤتمر العالمي وهي ترحب بخاصة بعدد من تدابير المتابعة المتمثلة بالتحديد في إنشاء فريق في صلب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يعنى بمكافحة التمييز، ومشروع الإعلان عن سنة أو عقد لمكافحة التجارة بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والتوصية المتعلقة بوضع اتفاقية دولية للنهوض بالمعوقين. وستبذل دول غرب أفريقيا قصاراها لإقامة شراكة من نوع جديد من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأفريقية وسكان هذه البلدان في الشتات وذلك في الميادين المشار إليها في إعلان ديربان. وهي ترى أن الأوان قد حان للعمل حالا وبسرعة لتحقيق التحول الذي تنشده شعوب كوكب الأرض.

٢٣ - السيد لمبا (ملاوي): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن المنطقة التي عانت من مخلفات الاستعمار وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن نظام الفصل العنصري قد انضم إليها عدد من البلدان في كفاحها ضد أسوأ أشكال العنصرية القائمة في شكل نظام مؤسسي. ومن شأن نجاح هذا التعاون في الماضي أن يشجع المجتمع الدولي على حشد جهوده من جديد لمكافحة جميع أشكال التمييز

العمل. ولقد اتخذت حكومة بلده بالفعل بعض المبادرات في هذا الصدد. وينبغي أن تُتخذ التوصيات الملموسة الواردة في تقرير المؤتمر مرجعا يهتدى به في عمل المجتمع الدولي لحماية أولئك الذين يعتبرون مختلفين عن سواهم وفي مرتبة أدنى، من الاضطهاد والإبعاد، على ألا تغيب في ذلك مصالح الضحايا لحظة عن الأذهان.

٢٩ - السيدة غالفرو رويز (المكسيك): أشارت إلى تنوع الجماعات والأقليات التي شاركت في مؤتمر ديربان وإلى مسائل تعويض الضحايا ورد الاعتبار إليهم، فقالت إن بلدها يرى أن السياسات الوطنية والدولية يجب أن تقوم على المبدأ الأخلاقي مبدأ التعويض على الضرر الذي تسبب فيه الاستعمار والعبودية وتجارة الرق. وهناك في عالمنا اليوم ٦٠٠ مليون شخص ممن يتعرضون لشكل من أشكال التمييز الخطيرة. وقد قررت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في أعقاب مؤتمر ديربان إنشاء لجنة لصياغة اتفاقية دولية شاملة ومفصلة ترمي إلى حماية وتعزيز حقوق وكرامة المعوقين. وتعكف المكسيك الآن على صياغة مشروع اتفاقية.

٣٠ - وقد مكن مؤتمر ديربان من تسليط الأضواء على الأشكال الخاصة للتمييز ضد المرأة ولا سيما المرأة من نساء السكان الأصليين وذوات الأصول الأفريقية والمهاجرات أو المعوقات. وقد أعربت المكسيك التي كانت دوما بلدا يصدر المهاجرين عن تعلقها العميق باحترام حقوق الإنسان. وإن اعتراف البلدان المضيفة بما للمهاجرين من مساهمة اقتصادية وثقافية قيمة يعبر عن التقدم الكبير في نظرة المجتمع الدولي إلى مسألة المهاجرين. وإن الاعتراف بالهوية الخاصة للسكان الأصليين ينبغي أن يساعد على تحقيق بعض التقدم في المفاوضات بشأن مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق السكان الأصليين. وهي ترحب بتوصية الأمين العام الداعية إلى إجراء تقييم لتتائج العقد الدولي للسكان الأصليين في

ترسي الجهود المبذولة من الجميع الأسس الكفيلة بتحقيق أهداف المؤتمر على نحو فعال.

٢٦ - السيد فونسيكا (البرازيل): قال إن نتائج مؤتمر ديربان ستشكل منعرجا. فلأول مرة، يضع المجتمع الدولي العنصرية والتمييز العنصري في خانة الآفات العالمية التي لا تستثنى مجتمعا أو منطقة. وسيظل الإعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدا في ديربان محفوران في الذاكرة: فهما يعترفان بالعبودية وتجارة العبيد باعتبارهما جريمة ضد الإنسانية ويعتبران الاستعمار مصدر التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال قائمة في عدة مناطق في العالم. وهذه مراحل حاسمة في عملية تصالح الدول مع ماضيها. وقد شكل المؤتمر مرحلة هامة في الاعتراف بجماعات محددة من ضحايا العنصرية كالأفريقيين والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين والنساء والأطفال. وأولى المؤتمر اهتماما خاصا بضحايا التمييز المتعدد الأوجه. كما أن إلغاء التشريعات والمنظمات والبرامج السياسية القائمة على العنصرية باعتبارها تتنافى مع الديمقراطية من شأنه أن يحدد العقبات الرئيسية التي تحول دون تعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية.

٢٧ - وقد حان وقت العمل وتجاوز الخلافات التي رافقت جميع التحضيرات لانعقاد مؤتمر ديربان. وإن التعصب هو أساس الداء الذي ما زال ينخر حتى اليوم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا بد من مكافحة الفقر والتخلص من الأفكار المسبقة التي حالت دون تمتع الجميع بحقوق الإنسان. فالتنوع متأصل في طبع البشر مهما كانت غرابة هذه المفارقة والإقرار بالفروق بين البشر شرط لا بد منه لقبول عالمية حقوق الإنسان.

٢٨ - ويود وفد بلده أن يرى الوثيقة الختامية وقد أيدتها تأييدا كاملا الجمعية العامة ليتسنى الانتقال إلى تنفيذ برنامج

لتنفيذهما. ويود وفد بلده أن يبدي في هذا الصدد عددا من الملاحظات.

٣٤ - ذلك أنه ينبغي لجميع الدول أن تثبت إرادتها السياسية باغتنام هذه الفرصة التي يتيحها المؤتمر. واعتمادا على الميثاق، وقواعد القانون الدولي المسلم بها والمبادئ المعلن عنها في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر، والاحترام المتبادل والرغبة في التعلم من الآخر على قدم المساواة، ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بأن تكافح دون كلل جميع أشكال العنصرية، وتقضي على الأسباب المتجذرة لمظاهر العنصرية القديمة، والجديدة، وتنشئ نظاما عالميا دوليا جديدا قوامه العدل والإنصاف ليتسنى بحق لجميع الشعوب التعايش في بيئة مثالية تميزها السلام والمساواة مهما كان لوهم وعرقهم ولغتهم أو ثقافتهم.

٣٥ - وينبغي للجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة المختصة أن تتخذ تدابير فعالة لمتابعة نتائج المؤتمر كيما تترجم بالفعل الوثيقتين الختاميتين إلى أعمال ملموسة لمكافحة العنصرية. ويضطلع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بوظيفة هامة لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة العنصرية. ويأمل وفد بلده أن يجري مكتب المفوض السامي مشاورات واسعة النطاق لدى صياغة برامج عمله، ويخصص ما يكفي من الموارد البشرية والمادية والمالية للمضي قدما في مكافحة العنصرية.

٣٦ - ووصف الاستعمار والاحتلال الأجنبي وتجارة الرق والفصل العنصري بأنها جميعها من أعراض العنصرية التي عصفت في الماضي بشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقال إنه يدعو البلدان التي لم تمارس في الماضي ضد غيرها أي عدوان أو حكم استعماري أو استعباد، أن تواجه الحقيقة التاريخية، وتستخلص الدروس من أخطاء الماضي وتتخذ

العالم، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد مشروع القرار المتعلق بحقوق السكان الأصليين.

٣١ - وقد اتخذت المكسيك عددا من التدابير للقضاء على جميع الممارسات التمييزية: إصلاح التشريعات التي تحظر، بموجب المادة ١ من الدستور، أي شكل من أشكال التمييز ضد حقوق المواطنين، وإنشاء لجنة متعددة الأعضاء تمثل جميع المواطنين تعنى بمسألة التمييز وهي اللجنة التي قامت بإعداد مشروع قانون لمنع التمييز والقضاء عليه، وقيام مجلس الشيوخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ باعتماد مرسومين بشأن الإعلان الاختياري الذي تنص عليه المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشهد هذه التدابير على عزم الحكومة المكسيكية والشعب المكسيكي على المشاركة بإقامة عالم جديد أكثر تسامحا واحتراما إزاء تنوع الثقافات والهويات في الفسيفساء البشرية، وهو ما لا بد منه للتوصل إلى التعايش السلمي والكرام والعدل والمنصف. ذلك أن المشاكل الأساسية التي تعترض الأسرة الدولية ناشئة لا عن ذلك التنوع وإنما هي ناشئة عن الفقر وانعدام المساواة والتعصب.

٣٢ - السيد شي بوهيا (الصين): وصف العنصرية بأنها أحد أشد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وقال إنه بالرغم مما تبذله شعوب العالم من جهود مضمينة لمكافحة هذه الظاهرة، لا تزال هناك عدة أشكال للعنصرية في أماكن كثيرة من العالم. ويعتبر انعقاد المؤتمر العالمي في جنوب أفريقيا، البلد ذلك ذو التقاليد العريقة في مكافحة العنصرية، حدثا تاريخيا.

٣٣ - وأثناء المؤتمر، قدمت الوفود عدة أفكار هامة بشأن استراتيجيات أو تدابير القضاء على العنصرية واعتمدت إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد آن الأوان لإيجاد سبل



للعنصرية والتمييز العنصري. وينبغي أيضا إدانة الاستعمار الذي ساعد على تفشي العنصرية والتمييز العنصري. وقد بين المؤتمر أن هذا الظلم التاريخي قد ساهم فيما تعاني منه شعوب البلدان النامية بوجه خاص من فقر وتخلف واستبعاد اجتماعي. وبالرغم من رد الاعتبار لضحايا هذه الممارسات، ما زال يتعين إيجاد حل لمسائل هامة تتعلق برد كرامة الضحايا وتعويضهم عن هذا الظلم الذي ما زالت آثاره باقية. وتأمل كوبا في أن تفي الدول المعنية بواجبها المعنوي في هذا الصدد، وتعتمد تدابير فعالة لمحو آثار هذه الممارسات.

٤٠ - وبتقييم الحصيلة الحالية، لاحظ مؤتمر ديربان أن أهداف العقود الثلاثة لمكافحة العنصرية لم تحقق. ففي عدة مناطق من العالم، وبخاصة البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، لا تزال هناك مظاهر عنيفة للعنصرية في حين تكتسي طابعا مؤسسيا نظريات فاشية ونازية جديدة تدعي تفوق بعض الأعراق وبعض الثقافات. ولا زالت العنصرية والتمييز العنصري قائمين على مستوى إقامة العدالة وأحيانا في مواقف المؤسسات والأشخاص المعنيين بإنفاذ القوانين. وإزاء هذه الحالة، ينبغي توجيه نداء لجميع مؤسسات وهيئات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة يدعوها إلى التعرف على نطاق واسع باتفاقات ديربان، وإدراجها في برامجها بصورة منظمة.

٤١ - ووصف مسألة العنصرية والتمييز العنصري بأنها قد أصبحت من القضايا الكبيرة المطروحة حاليا بعد الاعتداءات الإرهابية المأساوية التي ارتكبت ضد الشعب الأمريكي وفي هذا الوقت الذي تدور فيه الحرب في أفغانستان. وقال إن مؤتمر ديربان كان محقا في إدانته لعودة الحركات القائمة على العنصرية والتمييز ضد بعض الجماعات كالمسلمين والعرب. وقال إن العدالة والتنمية ومكافحة التمييز جزءا لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلام ومناهضة الإرهاب بجميع أشكاله.

تدابير فعالة لمساعدة البلدان المتضررة على التطور، كيما تتدارك في أقرب وقت تخلفها الاقتصادي وتزيل الفجوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء.

٣٧ - السيد أموروس نونيز (كوبا): وصف مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بأنه يكتسي أهمية تاريخية. وقال إن المؤتمر سمح بفضح الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية على امتداد التاريخ، وبخاصة العبودية والاستعمار، وتحديد أسباب وحذور العنصرية. وأدان المؤتمر أيضا المظاهر المعاصرة للعنصرية وقدم مقترحات ملموسة لمكافحة هذا الداء. وقد دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد مبدأي الموضوعية وعدم الانتقائية العالميين بأن دعا إلى التعاون فيما بين الدول. وتأمل كوبا في أن تشرع الجمعية العامة دون إبطاء في اعتماد إعلان وخطة العمل المنبثقين عن المؤتمر وتشرع أيضا في متابعة التنفيذ الكامل لما انتهى إليه المؤتمر من اتفاقات والتزامات.

٣٨ - وقد تميز مؤتمر ديربان بوجه خاص بتنوع المشاركة وثراء المواضيع التي تمت معالجتها. ومن شأن هذا المؤتمر أن يستفيد، من متابعة منسقة على مستوى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بطبيعة الحال على غرار ما استفادت منه المؤتمرات العالمية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وبصرف النظر عن الأصوات المتعالية المتسائلة عما إن كانت وثيقتا مؤتمر ديربان تكتسبان طابعا عالميا، يجب الوفاء بالاتفاقات التي أبرمت، واعتماد التدابير اللازمة لاتخاذ إعلان وخطة العمل مرجعا لإقامة عالم عادل ومنصف.

٣٩ - وفي إعلان غير مسبوق، اعترف المؤتمر بأن العبودية وتجارة الرق شكلتا ويشكلان دائما جريمة ضد الإنسانية وأن هذه الممارسات تعد من بين الأسباب والمظاهر الرئيسية

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمساهماتهم في المناقشة. ويؤيد وفد بلده أيضا العمل الذي تظطلع به لجنة القضاء على التمييز العنصري. وبصرف النظر عن الصعوبات المعترضة خلال المؤتمر العالمي وبعده، فإن هذا الحدث خطوة هامة على الطريق الصحيح. وينبغي تعزيز التعاون وتوحي نهج وقائي في مكافحة العنصرية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الأولوية إلى العمل من أجل التوصل إلى تصديق جميع الدول على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال العنصرية، والتعريف بالتشريعات النموذجية التي وضعتها الأمم المتحدة والتشجيع على مشاركة المنظمات غير الحكومية.

٤٧ - وأشار إلى أن وفد بلده أيد بالفعل البيان المدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقال إن بلده كان من الدول الأوائل التي صادقت على الاتفاقية الدولية، وأصدرت إعلانا عملا بالمادة ١٤ من الاتفاقية. وقامت قبرص في نطاق جهودها للامتنال للاتفاقية ومراعاة مقترحات لجنة القضاء على التمييز العنصري، بتنقيح تشريعاتها القانونية المتعلقة بحماية اللاجئين والمشردين فضلا عن إجراءات الحصول على الجنسية القبرصية. وأنشأت الحكومة أيضا عدة مؤسسات لتسهيل تنفيذ الاتفاقية. ومن بين هذه المؤسسات، المعهد الوطني لحماية حقوق الإنسان الذي اضطلع بدور نشط بوجه خاص في التعريف بوثائق لجنة القضاء على التمييز العنصري وجميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤٨ - وفي مجال التعليم، سعت قبرص إلى إلغاء الأشكال غير المباشرة والهيكلية للتمييز العنصري بأن عززت المناهج الدراسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتم إيلاء اهتمام خاص بتعليم الأطفال من أبناء الأقليات. فقد تم إسعافهم مثلا بمنح للتعليم في مدارس خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم وزارة التعليم والثقافة معونة لأنشطة جميع الطوائف الدينية في البلد.

وينبغي الانتقال من القول إلى الفعل وبذل قصارى الجهود للمساعدة بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل مؤتمر ديربان.

٤٢ - السيد كولبي (النرويج): قال إنه بغية تأمين متابعة نتائج المؤتمر العالمي وإعطاء دفع جديد لمكافحة العنصرية والتمييز، ينبغي أن تكون الإجراءات تطلعية وهادفة. وينبغي التركيز على التعليم وإذكاء الوعي وتعزيز الأطر القانونية. وينبغي للحكومات أن تضع استراتيجيات وطنية لمكافحة العنصرية. وتعكف حكومة بلده على وضع خطة وطنية جديدة وهي بصدد تحسين تشريعاتها في هذا المجال.

٤٣ - وينبغي للحكومات أيضا أن تهيب الظروف المناسبة لتمكين ضعاف الحال - بمن فيهم المهاجرون - من المشاركة في اتخاذ القرارات، وتدرج منظورا جنسانيا في سياساتها. وعلى نحو ما شدد عليه المؤتمر العالمي، فإن انعدام الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان من الأسباب الخطيرة لتفشي التمييز والتعصب. وإن العنصرية والتمييز العنصري هما في حد ذاتهما انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وتتيح متابعة نتائج المؤتمر فرصة فريدة لمعالجة هذه الآفة.

٤٤ - وإن مكافحة العنصرية هم جميع البلدان. وعلى هذه البلدان أن تستفيد من الزخم الناشئ عن مؤتمر ديربان لإعطاء وجهة جديدة ودفع جديد للعمل المتعلق بمكافحة جميع أشكال العنصرية والتعصب.

٤٥ - السيد حاجيار جيرو (قبرص): دعا المجتمع الدولي إلى أن يتدخل على نحو حاسم نظرا للمخاطر التي ينطوي عليها التعصب ولا سيما التعصب الإثني والديني.

٤٦ - وقال إنه ينبغي أن تركز الإجراءات التي يتخذها الجميع، على نهج موحد يندرج في إطار الأمم المتحدة. وترحب قبرص بالمبادرات التي اتخذتها المنظمة وآخرها دعوتها إلى عقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية. ويثني وفد بلده على المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان ومكتب مفوض

٤٩ - وبسبب الاحتياح التركي في عام ١٩٧٤، لم تستطع قبرص أن تعمم أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بحيث تشمل البلد بأسره وهو ما أشارت إليه لجنة القضاء على التمييز العنصري في تقريرها المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. وهو يأمل في أن تفضي المحادثات المباشرة التي بدأت في الآونة الأخيرة بين الرئيس القبرصي والرئيس التركي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والسماح لجميع القبارصة بالعيش في بلد ديمقراطي موحد يكون عضوا في الاتحاد الأوروبي ويتمتع فيه الجميع بحماية حقوقهم الإنسانية وحرقاتهم الأساسية.

٥٠ - ومن شأن توافق الآراء الذي استرشدت به الأمم المتحدة في مكافحة الفقر أن يمكن الجميع من التصدي للتحديات الجديدة الناشئة عن استمرار تغير العالم ولا سيما الناشئ منها عن الأشكال الجديدة من العنصرية والتعصب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.